مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر
أسبابها وآثارها وموقف النحويين منها

د. رمضان خميس عباس القسطاوي
قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الملك سعود

مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر أسبابها وآثارها وموقف النحويين منها

د. رمضان خميس عباس القسطاوي

قسم اللغة العربية – كلية الآداب
جامعة الملك سعود

تاريخ تقديم البحث: ٤/ ٣/ ١٤٤٢ هـ تاريخ قبول البحث: ٣/٧ / ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

تردُ في باب الضمائر جملةٌ من المخالفات النحوية للأصول المشهورة مثل: وقوع الضمير المنفصل موضعَ المتصل، وعود الضمير على محذوف، وإفراد ضمير الغائِبِينَ، ومخالفة المضمر لمظهره في باب (لا يكون) و(ليس) في الاستثناء، وإفراد ضمير الاثنين بعد المتعاطفين بالواو، وفي هذا البحث دراسة لهذه المخالفات، لأكشف عن أسبابها، وتفسير النحويين لها، وآثارها في المعنى والصنعة النحوية. وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها: أنّ مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر ليست خروجًا إلى قواعد غير فصيحة، وإنما هي ضربٌ من التوسع في اللغة، وأغلبها قياسٌ متبعٌ، ورد في القرآن الكريم، فهي خروجٌ من فصيحٍ إلى فصيح، وأنّ لهذه المخالفات قيمةً كبيرةً في الأسلوب، فهي تُضفي عليه آثارًا من ناحية المعنى والصنعة النحوية، وتؤدي معانيَ لا يمكن إيصالها بدونها، وأن سببها العام تغليب جانب المعنى على جانب الصنعة النحوية، كما أن فيها إعمالًا لذهن السامع والقارئ، فكأن المتكلم يُشرك السامعَ في تدبر وجوه الكلام وتفحصّها،

الكلمات المفتاحية: الضمير المتصل– الضمير المنفصل–الضمير المستتر– الأصول النحوية– المخالفة – الحذف

Violating Established Principles in Pronouns Causes, Consequences, and Grammarians' Stance towards it

Dr. Ramadan Khamis Abbas Alqastawy
Department of Arabic - College of Arts
King Saud University

Abstract:

A set of grammatical violations to some established principles emerge in pronouns, such as: pronouns occupying the positions of clitic pronouns, pronouns referring to omitted referents, singularization of third-person pronouns, mismatch between the pronoun and its referent in the context of "laa ya-kuunu" (not to be) and "laysa" (not), and the singularization of the dual pronoun for two nouns coordinated with "wa" (and). An examination of these violations is sought in this research, in order to explore the causes, the interpretation made by grammarians, and impact on meaning and grammatical structures. The research has come to a set of conclusions, some of which are: violating established principles in pronouns is not a form of non-standard rules, but rather a form of language flexibility, which by analogy exists in Quran. It can be viewed as shifting from standard to standard. Such violation is considerably valuable to style as it has an addition both grammatically and semantically, and achieves meanings that cannot be achieved without it. It also reinforces the listener and reader's mind, since the speaker engages the listener in the process of scrutinizing the speech aspects.

key words: -Attached pronoun-Detached-Inferred pronoun- Grammatical basic rules- Deviation or violation-Deletion

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد، والصلاة والسلام على خير البشر، سيدنا محمد–صلى الله عليه وسلم–وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد.. .

فقد ورد في باب الضمائر جملة من الأساليب النحوية والاستعمالات اللغوية، فيها تركٌ للأصل المشهور المتّبع، وفي هذا البحث دراسة لجملة من هذه المخالفات، دفعني إلى الكتابة فيه محاولة الكشف عن أسباب هذه المخالفات وتفسيرها، والكشف عن القيمة التي تُكسبها الأسلوبَ في المعنى والصنعة النحوية. وليس الإحصاء مقصد البحث، وإنما المقصود ذكر ما ينهض تمثيلًا للظاهرة بما يكشف عن أسبابها وآثارها في الأسلوب. وسيسعى البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

١–ما المراد بـــ (المخالفة) ؟

٢–ما المراد بـــ (الأصول) ؟

٣–ما المراد بـــ (المشهورة) ؟

٤–ما النماذج التي جاءت فيها مخالفة القواعد النحوية المشهورة في باب الضمير؟

٥–ما موقف النحويين من هذه المخالفات؟ وما تفسيرهم لها؟

٦–ما أثر هذه المخالفات على المعنى؟

٧–ما أثر هذه المخالفات في الصنعة النحوية؟

٨–ما موقف النحويين من القياس على هذه المخالفات؟ وقد صدّرتُ البحث بمقدمة تحدثت فيها عن سبب اختياري للموضوع، وخطتي فيه، ثم درست

جملة من المخالفات للأصول المشهورة في باب الضمائر، هي: وقوع الضمير المنفصل موضعَ المتصل، وعود الضمير على محذوف، وإفراد ضمير الغائِبِينَ، ومخالفة المضمر لمظهره في باب (لا يكون) و (ليس) في الاستثناء، وإفراد ضمير الاثنين بعد المتعاطفين بالواو. ثم تأتي الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع.

وقد اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، ورتبتُ مسائله وفق ترتيب ألفية ابن مالك.

الدراسات السابقة:

الدراسات في الضمير كثيرة، لكني سأكتفي بذكر ما أعتقده أقربها إلى موضوع البحث ومنها:

الدراسة الأولى: دراسة الدكتور حسين عباس الرفايعة، وهي بعنوان: " المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل"[(١)] حاول فيها الباحث الكشف عن ظاهرة المغايرة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم، صدّرها بالحديث عن المغايرة في اللغة والاصطلاح، ثم انطلق لدراسة بعض الآيات التي جاءت فيها هذه المغايرة، ويمكن تقسيم حديث الباحث عن ظاهرة المغايرة قسمين الأول: المغايرة في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا. الثاني: المغايرة في التذكير والتأنيث. وتوصل الدكتور إلى جملة من النتائج منها: أن هذه المغايرة لم تأت اعتباطًا، وأنها لم تختص بسورة دون أخرى وإنما جاءت متناثرة في لغة التنزيل، وأن أكثر ما جاء

(١) بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٣) العدد(٢) ربيع الأول١٤٢٣هـ.

منها في القرآن كان في المغايرة في العدد إفرادًا وتثنية وجمعًا، ولا يجوز القياس عليها؛ لأن ذلك يؤدي إلى فوضى في الاستعمال اللغوي.

ويبدو الفرق بين هذه الدراسة ودراستي من جهات منها:

الأولى: أنّ دراستي في مخالفة القواعد النحوية المشهورة في باب الضمير، والدراسة المذكورة مقصورة على المغايرة في مرجع الضمير في العدد والنوع، ولذا فقد درستُ مسائل لم تعرض لها الدراسة المذكورة مثل: وقوع الضمير المنفصل موضعَ المتصل، وعود الضمير على محذوف، ومخالفة المضمر لمظهره في باب (لا يكون) و (ليس) في الاستثناء.

الثانية: أن الدراسة خاصة بالقرآن الكريم، ودراستي ليست كذلك فهي تتناول مخالفة القواعد النحوية المشهورة في القرآن ولغة العرب.

الثالثة: ركزت دراستي على بيان ما لهذه المخالفة من قيمة عالية على الأسلوب من جهة المعنى والصنعة النحوية.

الرابعة: توصلت دراستي إلى جملة من النتائج لم تتوصل إليها دراسة الدكتور حسين.

الدراسة الثانية: دراسة الدكتورة مهين حاجي زادة وهي بعنوان: " المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم"[(١)] عنيت هذه الدراسة بالحديث عن قواعد المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم، وقصرت المطابقة على بابي العدد والتذكير والتأنيث، بدأت الدراسة بمقدمة تحدثت عن مفهوم المطابقة في اللغة،

(١) بحث منشور في مجلة آفاق الحضارة الإسلامية أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية، السنة الثالثة عشرة، العدد الثاني، خريف وشتاء١٤٣١هـ.

ثم خلصت إلى وضع تعريف لها في الاصطلاح، ثم انطلقت للحديث عن قواعد المطابقة بين الضمير ومرجعه في العدد والنوع، ومثلت لذلك ببعض ما جاء في القرآن الكريم، ثم ذكرت بعض الآيات التي جاء ظاهرها كاشفًا عن المخالفة بين الضمير ومرجعه، محاولة تفسير هذه المخالفة. وتوصلت الدراسة إلى أن النحاة لم يفردوا حديثًا عن المطابقة بين الضمير ومرجعه، وأن مواطن الاتفاق بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم أكثر من مواطن المخالفة، وأن اختلاف المفسرين في مرجع بعض الضمائر ليس اختلاف تباين وتضاد، وإنما هو اختلاف تنوع واجتهاد.

ويبدو الفرق بين هذه الدراسة ودراستي من جهات منها:

الأولى: عنيت دراسة الدكتورة بمواطن الاتفاق بين الضمير ومرجعه، وهذا لم يكن مقصودًا في دراستي، إذ ركّزتُ على مخالفة القواعد النحوية المشهورة في باب الضمير.

الثانية: عنيت دراستي ببيان ما لهذه المخالفات من قيمة كبيرة في المعنى والصنعة النحوية، وهو أمر لم يكن مقصودًا في دراسة الدكتورة.

الثالثة: تناولتُ مسائل لم تذكرها الدكتورة مثل: وقوع الضمير المنفصل موضعَ المتصل، وعود الضمير على محذوف، ومخالفة المضمر لمظهره في باب (لا يكون) و (ليس) في الاستثناء.

الرابعة: دراسة الدكتورة خاصة بالقرآن، أما دراستي فهي عامة في لغة العرب.

الرابعة: اختلفت نتائج دراستي اختلافًا بيّنًا عن نتائج الدراسة المذكورة؛ لأن منطلق الدراستين مختلفٌ.

الدراسة الثالثة: دراسة الدكتور سلامة عايش السرّاحين، وهي بعنوان: " المغايرة في الدرس اللغوي في العربية"[(١)] وقد درس الدكتور فيها المغايرة في الدرس اللغوي بمستوياته الصوتية والصرفية والنحوية، تحدث في فصلها الأول عن المغايرة لغة واصطلاحًا وجهود العلماء فيها، وفي الفصل الثاني تحدث عن المغايرة الصوتية والصرفية، وفي الفصل الثالث تحدث عن المغايرة النحوية.

وهي بهذا تختلف اختلافًا بيّنًا عن دراستي في الموضوع والهدف والتناول.

***

(١) رسالة ماجستير، جامعة مؤتة،٢٠١١م.

مدخل

تحرير المصطلحات:

في السطور التالية أحرر ما يحتاج إلى تحرير من مصطلحات العنوان، وهي: مخالفة، والأصول، والمشهورة.

المخالفة:

يدور معنى (المخالفة) في معاجم اللغة حول عدة أمور منها: التَّغَيرُ عن الشيء، يقال خَلَفَ فلانٌ عن خلق أبيه أي: تَغَيّر عنه، ولم يتبعه[(١)] . وخَلَفَ فلانٌ عن الشيء: أعرض عنه. وخَلَفَتْ نفسُه عن الطعام: أعرضت. وخَلَفَ فلانٌ لنفسه: جعل شيئًا بدل آخر[(٢)] . وعليه فالمقصود بالمخالفة هنا ترك أصل مشهور لأصل آخر أقلَّ منه شهرة، وليس المقصود بها ترك أصل مشهور لاستعمال غير صحيح.

الأصول:

جمع أصل وهو أسفلُ كلِّ شيء[(٣)]، وأَصُلَ كـ (كَرُمَ) صار ذا أصلٍ وثبت ورسخ[(٤)] . والأصلُ: المتفرع عليه كالأب بالنسبة إلى الابن، ورجلٌ أصيلٌ: ثابت الرأي[(٥)]، وأصلُ الشيء: أساسه الذي يقوم عليه ومنشؤه الذي ينبت منه[(٦)] .

---

(١) القاموس المحيط (خَلَفَ) ١٣٤/٣.

(٢) المعجم الوسيط(خَلَفَ) صـ٢٥١.

(٣)كتاب العين للخليل مادة (أصل) ٧٣/١.

(٤)القاموس المحيط٣(أصل)/٣١٨.

(٥)الكليات للكفوي صـ١٢٢.

(٦)المعجم الوسيط(أصل) صـ٢٠.

فكلمة (أصل) تدور حول عدة معانٍ منها: أسفل كل شيء، والثبات والرسوخ، والأساس الذي يقوم عليه غيره، وما يُنبت منه ويتفرع عليه.

فالمقصود بـــ (الأصول) هنا القواعد النحوية الثابتة الراسخة الشائعة عند علماء النحو ودارسيه في باب الضمير.

المشهورة:

المشهور: المعروف يُقالُ: شَهَرَ يَشْهَرُ شَهْرًا وشُهْرة، فهو شاهرٌ، واسم المفعول مشهورٌ. والمشهور المعروف[(١)]. والمشهور: المعروف المكان والمذكور[(٢)]. ورجل شهير ومشهور معروف[(٣)]، وشَهَرَ سيفه إذا انتضاه فرفعه على الناس[(٤)]. وشَهَرَ الخبرَ: أذاعه[(٥)]. واشتهر الأمر: انتشر[(٦)] وسمّي الشهرُ شهرًا لبيانه وشهرته[(٧)]. والشهرة: ظهور الشيء وانتشاره[(٨)].

وبناء على ما تقدم؛ فإن المقصود من عنوان البحث: ترك القواعد النحوية الثابتة والشائعة المعروفة عند علماء العربية ودارسيها في باب الضمير، إلى قواعد أخرى أقلَّ منها شهرة، وليس المقصود ترك قواعد صحيحة إلى أخرى غير صحيحة.

---

(١)لسان العرب (شَهَرَ)٤/٤٣٢.

(٢)القاموس المحيط (شَهَرَ)٢/٦٤-٦٥.

(٣)لسان العرب (شَهَرَ)٤/٤٣٢.

(٤)كتاب العين للخليل (شَهَرَ) ٢/٣٦٣.

(٥)اللسان (شَهَرَ)٤/٤٣٢..

(٦)المعجم الوسيط ة(شّهّرّ) صـ٤٩٨.

(٧)القاموس المحيط (شَهَرَ)٢/٦٤-٦٥.

(٨)المعجم الوسيط (شَهَرَ) صـ٤٩٨.

وقوع الضمير المنفصل موضعَ المتصل

الأصل في الضمائر هو المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لأنه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال، فلا يقال: ضربَ أنا، بل يقال: ضربتُ؛ لأنه مثله معنى وأخصر لفظًا[(١)]، وعليه فالقاعدة ألا يجيء الضمير منفصلاً إذا أمكن اتصاله[(٢)]. ومما خالف هذا الأصل المشهور ما أورده سيبويه[(٣)] وهو قول حميد الأرقط:[(٤)]:

إليك حتى بلغت إياكا

وقد حكم سيبويه على هذا الشاهد بأنه ضرورة، وتبعه في ذلك ابن السراج[(٥)]، وأبو علي الفارسي[(٦)]، والثمانيني[(٧)]، وابن الشجري[(٨)]، وأبو البركات الأنباري[(٩)].

(١) شرح الكافية للرضى ٢٩/١ – ٣٠.

(٢) الفوائد والقواعد للثمانيني صـ ٤٢١ وشرح الأشموني ٩١/١.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) من مشطور الرجز، وهو لحميد الأرقط في الكتاب ٣٦٢/٢، والأصول ١٢٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/١. وقبله:

أتتك عنس تقطع الأراكا

والعنس: الناقة القوية الشديدة التي تقوى على السير الكثير. و(الأراك): العود الذي يستاك به. اللسان (عنس).

(٥) الأصول ١٢٠/٢.

(٦) صـ ٢٨.

(٧) الفوائد والقواعد صـ ٤٢١.

(٨) أمالي ابن الشجري ٥٨/١.

(٩) الإنصاف صـ ٧٠٠.

وابن جني[(١)] في الخصائص لا يصفه بالضرورة، ولكنه يجعله قليلاً، وعلل لمجيء الضمير المنفصل في موضع المتصل هنا بقوله[(٢)]: «لما كانوا متى قدروا على المتصل، لم يأتوا مكانه بالمنفصل؛ غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك، عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمنفصل في موضع المتصل، كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو الشَرْوَى، والفَتْوَى[(٣)]؛ لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة».

هذا ولم يرتض الزجاج أن يكون وقوع المنفصل هنا ضرورة، بل جعله قياسًا، فنسب إليه ابن يعيش[(٤)] أن التقدير: حتى بلغتك إياكا.

فيكون الضمير المنفصل (إياكا) توكيدًا للضمير المنصوب في (بلغتك) . وعليه، فليست الضرورة في وضع المنفصل موضع المتصل، وإنما في حذف المبدل منه، وهو الضمير المنصوب في (بلغتك) .

والذي يبدو لي أن الذي سَهَّل حذف المتبوع في تقدير الزجاج: تقدم ما يدلُّ في قوله قبله:

أتتك عنس تقطع الأراكا

وكذا في قوله (إليك)، ولعل هذا ما أخرج البيت عن حدِّ الضرورة عند الزجاج.

---

(١) ١٩٤/٢.

(٢) الخصائص ١٩٥/١.

(٣) أبدلت الواو من الياء فيهما؛ لأن الياء لام اسم على وزن (فَعْلَى) والأصل: شريا وفتيا؛ لأنه من (أفتيت). يراجع: شرح ابن عقيل ٥٨٩/٤.

(٤) شرح المفصل ١٠٢/٣.

أثر مخالفة الأصل المشهور في هذا الأسلوب:

التعبير بالضمير المنفصل هنا موضعَ المتصل له أثر كبير في المعنى، بيان ذلك: أن المخاطب فيه أكثر حضورًا منه عند التعبير بالضمير المتصل (ك)؛ لأنه كلما زاد المبنى زاد المعنى، و (إياك) أكثر حروفًا من (ك)، والشاعر هنا يريد أن يؤكد وصول النوق للمخاطب، فقدم ضميره مفعولاً به على الفاعل في:

أتتك عنسٌ

وفي البيت الذي بعده قدم ضميره مجرورًا فقال:

إليك حتى بلغت إياكا

والتقديم دليل الاهتمام والاعتناء، وبعد ذلك عبر بالضمير المنفصل؛ ليكون المخاطب أكثر حضورًا، فيناسب التأكيد والاهتمام اللذين بنى الشاعر عليهما حديثه، فيجري الكلام على سنن واحد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعبير بالضمير المنفصل في هذا المقام له قيمة أخرى من جهة أن الضمير المنفصل أشبه بالاسم الظاهر[1]، يقول الثمانيني: «المنفصل أقرب إلى الظاهر من المتصل»، فلما كان الكلام مبينًا على التأكيد والاهتمام، ناسب هذا أن يعبر الشاعر بالاسم الظاهر في (بلغتك)، ولما لم يتمكن عبَّر بالضمير المنفصل؛ لأنه أشبه بالظاهر من المتصل.

ولعل ما تقدم يبين وجاهة ما نسبه ابن يعيش للزجاج من أن (إياك) توكيدٌ للمضمر في (بلغت) والتقدير: (بلغتك إياك) .

(١) الفوائد والقواعد صـ ٣٩٨، وأمالي ابن الشجري١/٥٨.

هذا وكما اختلف النحاة في قول حميد الأرقط، اختلفوا أيضًا في قول ذي الإصبع العدواني[(١)]:

كأنَّا يوم قُرَّى إنْ نَما نقتل إيانا

فقد حكم سيبويه[(٢)] على وقوع الضمير المنفصل (إيانا) موقع المتصل هنا بأنه ضرورة، وكان القياس أن يقول: نقتل أنفسنا. وتبع سيبويه في هذا: ابنُ السراج[(٣)]، وابنُ عصفور[(٤)]. ويرى ابن جني[(٥)] أن وقوع المنفصل هنا موقع المتصل غير محمول على الضرورة، لكنه قليل.

وأقولُ: إن الصنعة النحوية تقتضي استعمال الضمير المنفصل هنا، وقد أوضح ابن الشجري[(٦)] هذا؛ إذ يرى أن استعمال المتصل هنا قبيح، بيان ذلك: أن حق الكلام أن يقول: نقتل أنفسنا؛ لأنّ الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره

---

(١) من الهزج، وهو لذي الإصبع العدواني في أمالي ابن الشجري ٥٦/١، وشرح المفصل ١٠٢/٣ وذكر قبله:

لقينا منهمُ جمعاً فأوفى الجمع ما كانا

ونسبه ابن جني إلى أبي بجيلة في الخصائص ١٩٤/٢، وزعم محقق شرح الكافية ٣٢/٣ أن ابن جني نسبه في الخصائص إلى ذي الإصبع العدواني، والحاصل أنه نسبه إلى أبي بجيلة، ونسبه سيبويه لبعض اللصوص في الكتاب ٣٦٢/٢. و(قُرَّى) موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) الأصول ١٢٠/٢.

(٤) شرح الجمل الكبير ١٩/٢.

(٥) الخصائص ١٩٤/٢، ١٩٥.

(٦) أمالي ابن الشجري ٥٧/١-٥٨.

إلا أن يكون من أفعال العلم و الحسبان والظن، فلا تقول: ضربْتُني، ولا أضْرِبُني، ولا ضَرَبْتَكَ بفتح التاء، ولا زيدٌ ضَرَبَهُ بإعادة الضمير إلى زيد، ولكن القياس أن يقال: ضربتُ نفسي، وضربتَ نفسَك، وزيدٌ ضرب نفسه، وإنما لم يتعدَّ الفعل إلى ضمير فاعله؛ كراهةَ أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ، فاستعملوا في موضع الضمير النفس، ونزلوها منزلة الأجنبي، ولما لم يتمكن الشاعر من أن يقول: نقتلُ أنفسنا، وضع (إيانا) هذا الموضع؛ لأن الضمير المنفصل أشبه بالظاهر من الضمير المتصل، فـ (إيَّانا) أشبه بأنفسنا من (نا)، وعليه فاستعمال الضمير المتصل هنا قبيح.

وقد تبع ابنُ يعيش ابنَ الشجري في هذا فقال[1]: «لأنه لا يمكن أن يأتي بالمتصل، فيقول: نقتلنا؛ لأنه يتعدى فعله إلى ضميره المتصل، فكان حقه أن يقول: نقتل أنفسنا؛ لأن المنفصل والنفس يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى نحو قولك: ما أكرمت إلا نفسك، وما أكرمت إلا إياك، فلما كان المتصل لا يمكن وقوعه ههنا. . . . . وكان النفس والمنفصل مترادفين؛ استعمل أحدهما في موضع الآخر».

هذا ويرى ابن مالك[2] أن استعمال الضمير المنفصل هنا متعين لأمرين:

أولهما: ما تقدم ذكره من أن (إيانا) واقع موقع أنفسنا.

ثانيهما: أن فيه معنى الحصر المستفاد من (إنما) ما جعله مساويًا للمقرون بـ (إلا)، فحسن وقوع (إياك) هنا، كما حسن بعد (إلا) ثم. ويرى ابن مالك أن

(١) شرح المفصل ١٠٣/٣ بتصرف.

(٢) شرح التسهيل ١٤٨/١-١٤٩.

هذا مطردٌ، وأنّ من اعتقد شذوذه فقد وهم، ومن هنا فقد عاب على الزمخشري عدَّه البيت من الضرورات، ووصفه لذلك بالوهم. وقد تبع الأشموني(١) والسيوطي(٢) ابنَ مالك في القول بأن استعمال الضمير المنفصل هنا متعينٌ.

والرضي(٣) يجعل البيت قياسًا ولا ضرورة فيه؛ لأن الضمير فصل عن عامله بـ (إلا) في المعنى، فكأنه قال: ما نقتل إلا إيانا، وهذا مما يستعمل فيه الضمير المنفصل قياسًا بلا ضرورة؛ فالضمير المنفصل هو ما يبتدأ به في النطق، ويقع بعد (إلا) اختيارًا نحو: أنا مؤمن، وما قام إلا أنا(٤) .

وهذا الذي ذهب إليه الرضي نسبه ابنُ عصفور(٥) إلى الزجاج، وقد وهم محقق شرح الكافية(٦)، فزعم أن الرضي يحمل البيت على الشذوذ؛ لوقوع الضمير المنفصل موقع المتصل. وهذا الذي ذهب إليه لا يساعد عليه، بيان ذلك: أن الرضي(٧) يتحدث عن المواضع التي يتعين فيها الانفصال، وذكر منها: أن يقع بعد (إلا) ومثّل لذلك ببيت ذي الإصبع العدواني:

كأنَّا يوم قُرَّى إنْ نَما نقتل إيانا".

فالرضي يجعل البيت قياسًا؛ لأن الضمير فصل عن عامله بـ (إلا) في المعنى.

---

(١) شرح الأشموني ٩٢/١.

(٢) الهمع ٢٠٩/١.

(٣) شرح الكافية ٣٢/٣.

(٤) التصريح ٩٨/١.

(٥) شرح الجمل الكبير ١٧/٢.

(٦) ٣٢/٣ هامش ٣٧٤.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣١/٣ – ٣٢ بتصرف.

ويبدو أثر استعمال الضمير المنفصل (إيانا) واضحًا في قول ذي الإصبع من جهة أن الشاعر يريد أن يكون ضمير النفس أكثر حضورًا؛ لغرابة ما يقول؛ فعبر بـ (إيانا) بدل (نا)؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التعبير بالضمير المنفصل هنا كأنه تعبير بالاسم الظاهر؛ لأن الأصل أن يقول: نقتل أنفسنا؛ بيان ذلك أن الشاعر لما لم يتمكن أن يقول: نقتلنا؛ لأن الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره، إلا أن يكون من أفعال العلم أو الحسبان أو الظن؛ كان عليه أن يقول: نقتل أنفسنا، ولما لم يتمكن عَبَّرَ بالضمير المنفصل؛ لأنه أشبه بالاسم الظاهر من المتصل.

فقد بانَ بما تقدم أن مخالفة الأصل المشهور باستعمال الضمير المنفصل موضعَ المتصل هنا لها وجهٌ في القياس تُحمل عليه، وأن استعمال الأصل المشهور في هذه الشواهد المذكورة لا يؤدي ما يؤديه استعمال الضمير المنفصل من معانٍ يريد المتكلم إيصالها للسامع والقارئ.

عود الضمير على محذوف

الأصل أن يعود الضمير على مذكور في الكلام؛ ليُعْلَمَ المعنى ويتضح المراد، قال تعالى(١): ﴿ وَ القَمَرَ قَدّرنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ فالهاء راجعة إلى مذكور تقدم، فالأصل تقديم مُفَسِّر الغائب(٢) . إلا أن هذا الأصل قد يُخَالف، فيعود الضمير على غير مذكور في الكلام، وقد ذكر سيبويه شيئًا من ذلك فقال(٣): «سمعنا

(١) سورة يس من الآية: ٣٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥٦.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٥.

بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحدٌ مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده: ﴿ وَإِنْ مِن أَهْلِ الكِتَابِ إلا لَيُؤْمِنَنّ بِهِ قَبلَ مَوْتِهِ ﴾». وتبع سيبويه في هذا التقدير الأخفشُ(١) والزجاجُ(٢) .

وجوَّز السمين(٣) أن يكون التقدير: وما أحد من أهل الكتاب إلا والله ليؤمنن به. والفرق بينه وبين التقدير الأول: أن (من أهل) هنا صفةُ لمبتدأ محذوف تقديره (أحد)، وهو مرجعُ الضمير، والخبر الجملة القسمية المحذوفة وجوابها، أما على التقدير الأول، فإن قوله (إلا ليؤمنن به) صفةٌ لمرجع الضمير المحذوف.

وفي تحديد مرجع الضمير المحذوف في الآية قولٌ آخر غير ما تقدم، إذ يرى الفراء(٤) أن المحذوف هو (مَنْ) الموصولة والتقدير: وإن من أهل الكتاب مَنْ إلا ليؤمنن به.

وأقول: إن جعل (أحد) المقدرة مرجعَ الضمير أولى من تقدير (مَنْ) الموصولة، وذلك من جهة أن (أحد) مطلوبٌ في كل نفي يدخله الاستثناء، نحو: ما قام إلا زيدٌ، والمعنى: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، ومن هنا سَهُلَ تقديره في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِن أَهْلِ الكِتَابِ إلا لَيُؤْمِنَنّ بِهِ قَبلَ مَوْتِهِ﴾ أي: وإن من

(١) معاني القرآن ٢٣٩/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٢.

(٣) الدر المصون ٤٥٩/٢.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٩٤/١.

أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقدير (مَنْ) الموصولة فيه بُعْدٌ؛ يدل عليه أن الاستثناء لا يكون إلا بعد تمام الاسم، و (مَنْ) الموصولة لا تتم إلا بصلتها، فإذا كان التقدير: وإنْ من أهل الكتاب مَنْ إلا ليؤمنن به، يكون الاستثناء مِنْ (مَنْ) قبل مجيء صلتها، وهي قوله (إلا ليؤمنن به)، وهذا لا يجوز(١).

ويرى بعض المفسرين(٢) أن الضمير في (موته) راجعٌ إلى سيدنا عيسى؛ لأنه ينزل في آخر الزمان إلى الأرض، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويصلي خلف المهدي، ويموت ويقبر، فيؤمن به حينئذ مَنْ كان مكذبًا له من اليهود والنصارى. وقد ردَّ أبو البركات الأنباري(٣) هذا بأنّه مخالفٌ لظاهر الآية؛ لأن الله – تعالى – أعلمنا أن كلاً منهم يؤمن به قبل موته، في حين أنّ الذين يكونون في آخر الزمان قليلٌ منهم.

هذا والضمير في (به) يعود إلى سيدنا (عيسى) عليه السلام أو إلى سيدنا محمد – ﷺ –و يرى الزجاج(٤) أنّ القولين واحدٌ؛ لأن من كفر بنبي؛ عاين قبل موته أنه كان على ضلال، وآمن من حيث لا ينفعه الإيمان.

وزاد السمين(٥) جواز رجوع الضمير في (به) إلى الله تعالى. والذي يبدو لي أن الضمير في (به) يعود إلى سيدنا عيسى عليه السلام لتقدم ذكره.

---

(١) الدر المصون ٢/٤٦٠.

(٢) تفسير الطبري ٦/١٧.

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٥٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣٠.

(٥) الدر المصون ٢/٤٦٠.

أثر مخالفة الأصل المشهور في هذا الأسلوب

مخالفة الأصل المشهور هنا بعود الضمير على محذوف تؤثر في الأسلوب من جهتي المعنى والصنعة النحوية، أما المعنى فإنها تؤدي إلى إعمال ذهن السامع وعقله لتحديد مرجع الضمير ومكانه، كما أن في ذلك تخفيفًا واختصارًا، ولذلك يقول سيبويه(١): «فكل ذلك حذف تخفيفًا، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني».

وأما أثره في الصنعة، فإنه يترتب عليه أن تكون جملة (إلا ليؤمنن به قبل موته) في موضع الصفة لمرجع الضمير المحذوف؛ لأن التقدير: وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلا ليؤمنن به. وهذا مبنيٌ على تجويز النحويين حذف الموصوف، وإقامة نعته الجملة مقامه؛ لأن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (مِنْ)(٢) . ومثله في ذلك قول الشاعر(٣):

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغي العيش أكدحُ

يريد فمنهما تارة أموت، فحذف المنعوت. ومثله ما أنشده سيبويه من قول الراجز(٤):

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٢.

(٢) يراجع شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢ – ٣٤٧ والهمع ١٢٨/٣.

(٣) من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه صـ ٢٤، والكتاب ٣٤٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ١١٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح صـ ٦٣٤، واللسان (كدح) ولعجير السلولي في سمط اللآلي صـ ٢٠٥.

(٤) الرجز لحكيم بن معيَّة في خزانة الأدب ٦٢/٥، ٦٣ وله أو لحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل ٥٩/٣، ٦١.

لو قُلتَ ما في قومها لم تِيْثمِ يَفْضُلُها في حسبٍ ومِيْسَمِ

أي: أحد يفضلها، فحذف المنعوت.

هذا ومما عاد فيه الضميرُ على محذوف: قوله تعالى[١]: ﴿ وَ مَا مِنّا إِلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلومٌ ﴾فقد عاد الضمير في (له) على محذوف والتقدير: وما منا أحدٌ إلا له مقام معلوم. يقول الزجاج[٢]: «المعنى: وما منا أحد إلا له مقام معلوم». وعليه فـ (إلا له مقام معلوم) صفة لـ (أحد) المحذوفة التي يعود عليها الضمير. ويقول الباقولي[٣]: «أي: ما أحدٌ منا».

وعليه فـ (مِنَّا) صفةٌ لمرجع الضمير المحذوف وهو (أحد) المرفوع على الابتداء، والخبر قوله (إلا له مقام معلوم)، قال السمين[٤]: «وحذف المبتدأ مع (مِنْ) جيدٌ فصيح». وعندي جواز الوجهين.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى[٥]: ﴿ وَإِنْ مِنْكُم إِلا وَارِدُهَا ﴾التقدير – والله أعلم بمراده–: وإنْ منكم أحد إلا واردها، ويرى الباقولي[٦] أن تقديره: وإن منكم أحد إلا واردها، فـ (أحد) مبتدأ، و (منكم) صفته و (واردها) خبر.

---

(١) سورة الصافات من الآية: ٧١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١٢٩/٢.

(٣) كشف المشكلات ٢٥٧/٢.

(٤) الدر المصون ٥١٦/٥.

(٥) سورة مريم من الآية: ٧١.

(٦) كشف المشكلات ٨٢/٢.

ومما عاد فيه الضمير على محذوف أيضًا: قوله تعالى[١]: ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾فالواو في (يحرفون) عائدة على موصوف محذوف، والتقدير: من الذين هادوا قومٌ يحرفون الكلم عن مواضعه. يقول الزمخشري[٢]: «يجوز أن يكون كلامًا مبتدأ، على أنّ (يحرفون) صفة مبتدأ محذوف تقديره: من الذين هادوا قوم يحرفون». قال السمين[٣]: « وحذف الموصوف بعد (مِنْ) التبعيضية جائز، وإن كانت الصفة فعلاً كقولهم: مِنّا ظَعَن ومِنّا أقام، أي: فريقٌ ظَعَنَ». وقدَّر الفراء[٤] مرجع الضمير المحذوف هنا (مَنْ) الموصولة، وعليه يكون المعنى: من الذين هادوا مَنْ يحرفون الكلم، والعرب يضمرون (مَنْ) في مبتدأ الكلام.

فإن قلتَ كيف يُعْرفُ مرجع الضمير المحذوف في مثل هذه الأساليب؟ قلتُ: حدد ابن مالك[٥] عددًا من القرائن اللفظية والمعنوية يُعْرَفُ بها مرجع الضمير المحذوف وهي:

الأولى: أن يُسبق الضمير بما يدل عليه حسًا، ومن ذلك قوله تعالى[٦]: ﴿ **قَالَ هِيَ رَاوَدتْنِي عَنْ نَّفْسِي** ﴾، فلم يتقدم لفظ (زليخا)؛ استغناءً عنها بحضور معناها في الحس.

---

(١) سورة النساء من الآية: ٤٦.

(٢) الكشاف ٥٠٦/١.

(٣) الدر المصون ٣٧١/٢.

(٤) معاني القرآن ١٢٧/١.

(٥) يراجع شرح التسهيل ١٥٧/١ – ١٥٩.

(٦) سورة يوسف من الآية: ٢٦.

الثانية: أن يُسبق الضمير بما يدلُّ عليه عِلمًا ومن ذلك قوله تعالى(١): ﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ** ﴾فالضميرُ راجعٌ إلى القرآن الذي استغني عن ذكر لفظه؛ لحضور معناه في العلم.

الثالثة: أن يُسبق الضميرُ بذكر ما صَاحَبَه، وذلك كقول حاتم الطائي(٢):

لعمرك ما يُغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يومًا وضاق بها الصدرُ

فعاد الضمير المجرور بـ (الباء) إلى (النفس أو الروح) وهي غيرُ مذكورة في الكلام؛ استغناءً بذكر (الفتى)؛ لأنها جزء منه.

الرابعة: أن يكون الضمير المذكور كلاً قد سبق بذكر جزئه، فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قول الشاعر(٣):

ولو حلفتْ بين الصفا أُمُّ مَعْمَر ومروتها بالله برّتْ يمينها

فالضمير في (مروتها) عائدٌ على (مكة) وهي محذوفة، والذي جوَّز هذا أنها كلٌّ لـ (الصفا) و (المروة) .

الخامسة: أن يُذكر ما لصاحب الضمير بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم، ومن ذلك قوله تعالى(٤): ﴿ **فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِن أَخِيهِ شيءٌ فَاتّبَاعٌ**

(١) سورة القدر من الآية: ١.

(٢) من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه صـ ١٩٩، والصاحبي في فقه اللغة صـ ٢٦١، والشعر والشعراء ٢٥٢/١.

(٣) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل ١٥٨/١.

(٤) سورة البقرة من الآية: ١٧٨.

بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ف (عُفي) يستلزم عافيًا، فأغنى ذلك عن ذكره، ورجعت إليه الهاء من (إليه) .

السادسة: أن يُذكر ما يصاحب مرجع الضمير، ذكرًا أو استحضارًا، كذكر الخبر وحده متلوًا بضمير اثنين مقصود بهما المذكور وضده، وذلك نحو قول المثقب العبدي(١):

وما أدري إذا يَمَّمتُ أمرًا أريدُ الخيرَ أَيُّهما يليني

السابعة: قد يُستغنى عن ذكر الضمير؛ لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له، وذلك نحو قوله تعالى(٢): ﴿ **إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِم أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ**﴾ فالضمير (هي) عائد إلى (الأيدي) وهي محذوفة؛ لأنها تصاحب الأعناق، والأعناق لا تصلح للضم إلى الأذقان.

هذا وفي مخالفة الأصل المشهور هنا بحذف مرجع الضمير في كل ما سبق وما أشبهه، إعمالٌ لذهن السامع وعقله، حتى يستطيع تحديده والوقوف عليه، ففي الحديث نوع مشاركة وتفاعل بين المتحدث والسامع، فليست المخالفة هنا خروجًا عن الفصيح، بل هي قياس متبعٌ، وتوسعةٌ في اللغة، وهي تؤدي معاني لا يمكن إيصالها لو جرى التعبير على أصله المعروف.

---

(١) من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه ص٢١٢، وشرح شواهد المغنى ١/١٩١، وخزانة الأدب ٤/٤٢٩.

(٢) سورة يس الآية: ٨.

إفرادُ ضميرِ الغائِبَيْنَ

الأصل أن يعود الضمير مجموعًا على ضمير الجمع تقول: الطلابُ حضروا، ولا يجوز: الطلابُ حضر، إلا أن هذا قد جاء عن العرب، حكى سيبويه قولهم: هو أحسن الفتيانِ وأجمله، قال(١): « فإن قلت: ضربني وضربتُ قومَك، فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد، كما تقول: هو أحسنُ الفتيان وأجمله، وأكرمُ بنيه وأنبلُه ».

وقد وردت شواهد أخرى لهذا الأسلوب، ومنها قول منظور الدُّبيري(٢):

فإني رأيتُ الصامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا

أراد: يموتون ويفنون، فعاد ضمير الغائب على الغائبين(٣) . ومنه قول علقمة الفحل(٤):

تعفَّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبذَّتْ نبلهم

والتقدير: تعفَّق بالأرطى رجالٌ، وأرادوها، فأفرد ضمير الغائبين، وأخر الفاعل. ومن ذلك أيضًا قول الشاعر(٥):

وبالبدو منَّا أسرةٌ يحفظوننا سراعٌ إلى الدَاعي عظام كراكره

---

(١) الكتاب ١/٨٠.

(٢) من الطويل، وهو لمنظور الدُّبيري في اللسان (حظل)، وبلا نسبة في المساعد ١/٨٨.
والصامرون: المانعون الباخلون. يراجع اللسان (صرم). و(ارضخي): كلى.

(٣) شرح التسهيل ١/١٢٧.

(٤) من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه ص٣٨. وتعفق: لاذ واستتر. والأرطى: شجرة تنبت في الرمل ذو رائحة طيبة.

(٥) من الطويل، لم أقف على قائله، وانظره غير منسوب في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٢٨، والتذييل والتكميل ٢/١٤٩. والكراكر: جمع كِركِرة، وهي الجماعة من الناس.

فأفرد ضمير الأسرة، ولو جاء على الأصل، لكان: كراكرهم[١] .

وقد تعددت توجيهات النحويين لقولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجمله، وما جرى على شاكلته فيرى سيبويه[٢]، أن التقدير: ومن ثمَّ أجملُه، كأنه قال: أجملُ من ذُكِرَ، أو أجملُ من ذكرتُ؛ فأفرد الضمير لهذا. وظاهر كلام الفراء[٣] أنه يحمل هذا الأسلوب على أحد أمرين: أولهما: ما ذكره سيبويه من أن التقدير: أجملُ من ذُكِرَ أو ذكرتُ. ثانيهما: أجمل شيء، فأفرد ضمير الجمع لهذا المعنى.

ويرى الكسائي[٤] أن إفراد الضمير هنا لتنزيل الجمع منزلة الواحد. وظاهر كلام الفارسي[٥] في مختار تذكرته لابن جني أن الضمير هنا لا يُراد به واحد بعينه، ولذلك أفرد. ونسب إليه أبو حيان[٦] أن الضمير إنما أُفرد هنا في (أجمله)؛ لسدِّ الواحد مسدَّ الجمع؛ وذلك لأنهم تارة يقولون: هو أحسنُ فتى، فيفردون، و تارة يقولون: هو أحسنُ الفتيان، فيجمعون، فتوهموا ذلك في حالة الجمع، فأفردوه؛ مراعاة لكثرة ما يعبرون بالمفرد في نحو: هو أحسنُ فتى. ولم أقف على هذا التوجيه في كتب الفارسي التي اطلعت عليها.

---

(١) شرح التسهيل ١/١٢٨.

(٢) يراجع الكتاب ١/٨٠.

(٣) معاني القرآن ١/١٣٠.

(٤) شرح الجمل الكبير ١/٦١٩.

(٥) مختار تذكرة أبي علي لابن جني ص٣٨٢.

(٦) التذييل والتكميل ٢/١٥١-١٥٢.

ويرى ابن جني أن الضمير أفرد في (أجمله) وهو عائدٌ على جماعة الغائبين؛ لأن هذا الموضع يكثر فيه الواحد قال[١]: « ومن باب الواحد والجماعة قولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجمله، أفرد الضمير؛ لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك هو أحسن فتى في الناس.. فأفرد الضمير مع قدرته على الجمع، وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع، فتُرك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان ». والسهيلي[٢] يحمل الأسلوب على أحد أمرين: أولهما: أن العرب تركت حكم اللفظ الواجب له في القياس؛ حملاً على المعنى؛ لأن التقدير: هو أحسن فتى. ثانيهما: أن المراد هو أحسن شيء، قال[٣]: «وأحسن من هذه العبارة[٤]، أن تقول: إنهم أرادوا: أحسنُ شيء وأجمله، بجعل (شيء) مكان (فتى) في اللفظ».

وعندي أن أول من أشار إلى هذا هو الفراء[٥]، فكلام السهيلي هنا مستفاد منه.

وظاهر كلام ابن مالك[٦] أنه يحمل مثل هذا الأسلوب على أحد ثلاثة أوجه: أولها: أن المفرد هنا متأوَّلٌ بواحد يُفهم منه الجمع، فكأنه قال: هو

---

(١) الخصائص ٤١٩/٢ بتصرف.

(٢) نتائج الفكر صـ١٣٣.

(٣) السابق والصفحة نفسها.

(٤) يقصد التوجيه الأول.

(٥) معاني القرآن ١٣٠/١.

(٦) شرح التسهيل ١٢٧/١-١٢٨.

أحسن الفتيان وأجمل فتى. ثانيها: أن الواحد سدَّ مسدَّ الجمع في المعنى. ثالثها: أن الأسلوب محمول على المعنى؛ لأن التقدير: هو أحسن فتى.

والذي يبدو لي أن إفراد ضمير الغائبين في قولهم "هو أحسن الفتيان وأجمله" يُحمل في المعنى على أحد ثلاثة توجيهات: الأول: أن يكون المعنى: وأجمل من ذكرت. الثاني: أن يكون المعنى: وأجمل شيء. الثالث: أن معنى أحسن الفتيان: أحسن فتى.

ولا يجوز حمل الأسلوب على أن الجمع مُنَزَّل منزلةَ الواحد، كما يرى الكسائي، ولا على أن الواحد سدَّ مسدَّ الجمع، فيما نسبه أبو حيان للفارسي، ونصَّ عليه ابن مالك. يدلّ على صحة ما ذهبتُ إليه السماع وهو قوله ﷺ(١): « خير النساء صوالحُ نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده ». فلو كان إفراد الضمير في هذا لأجل أن المفرد يقع موقع الجمع فيه؛ لقال: (أحناها)؛ لأن المفرد الذي يقع هنا إنما كان يكون (خير امرأة) فكونه قال: (أحناه) دليل على أن المراد: أحنى من ذُكِر(٢) . أو على تقدير: شيء، والشيء مذكر.

هذا وفي القياس على هذا الأسلوب مذهبان، أولهما: أنه لا يجوز، وهو مذهب سيبويه(٣) فلا تقول: أصحابك جلس، تضمر شيئًا يكون في اللفظ

(١) أخرجه البخاري ٤٢١/٩ كتاب: النفقات. باب: حفظ المرأة زوجها، ومسلم ٩٥٨/٤ كتاب فضائل الصحابة. باب: من فضائل نساء قريش.

(٢) يراجع التذييل والتكميل ١٥٢/٢.

(٣) الكتاب ٨٠/١ بتصرف.

واحدًا، كما لا يجوز -وأنت تريد الجماعة-: هذا غلام القوم وصاحبه. ومَالَ إلى هذا أبو حيان[1]، فقد حمل بيت منظور الدُّبيري:

فإني رأيتُ الصامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا

على أن (متاعهم) بدل من (الصامرين)، والخبر عنه، كما تقول: إن الزيدين برهم واسع، وكنَّى عن نفاد متاعهم بالموت على سبيل المجاز. والتقدير: إني رأيت متاع الصامرين ينفد ويفنى. وجعل أبو حيان هذا التأويل أقرب من إجازة: الزيدون خرج؛ لأن فيه هدمًا للقواعد الثابتة في لسان العرب بالبيت المفرد الشاذ المحتمل للتأويل

ثانيهما: جواز القياس عليه بقلة، وهو ظاهر كلام ابن مالك[2] .

والذي يبدو لي أن هذا هو الصواب أما جواز القياس عليه؛ فلكثرة ما جاء من شواهد، جاء فيها إفرادُ ضميرِ الغَائِبِينَ، ولا يجوز منع القياس عليها مع هذه الكثرة. وأما كون ذلك قليلاً؛ فلأن فيه مخالفة حكم واجب للضمير، وهو جمعه لعوده على جماعة. ولست أوافق أبا حيان فيما ذهب إليه من أن ما جاء من هذا الأسلوب بيت مفرد، فقد جاءت شواهد كثيرة، وتقدم شيء منها، فما ذهب إليه أبو حيان لا يساعد عليه.

أثر مخالفة الأصل المشهور في هذا الأسلوب

يؤثر إفرادُ ضميرِ الغَائِبِينَ في هذا الأسلوب من جهتي المعنى والصنعة النحوية، فمن جهة المعنى يبدو أثر الضمير في الأسلوب من ناحيتين: الأولى:

(١) التذييل والتكميل ١٥٠/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٢٧/١.

أن فيه ما فيه من إعمال ذهن السامع وعقله وفكره؛ للوقوف على مرجع الضمير وعلة إفراده، فالمتكلم يُشرك السامع في فهم الأسلوب وتدبره. الثانية: أن فيه إعلاءً وتغليبًا لجانب المعنى على جانب اللفظ والصنعة النحوية، إذ الأسلوب محمول على معنى: هو أحسن شيء، أو أحسن من ذكرتُ، أو أحسن فتى. ولو غُلّب جانب اللفظ والصنعة النحوية، لقال: هو أحسن الفتيان وأجملهم.

هذا ويؤثر إفراد ضمير الغائبين في هذا الأسلوب من جهة الصنعة النحوية، من جهة أن الواو فيه للاستئناف، وليست عاطفة، وما بعدها (أجمل) مبتدأ خبره (مَنْ ذكرت) أو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهو أجمل شيء، أو وهو أجمل من ذكرت ونحو هذا.

وأما قول تعالى[1]: ﴿ وَإِنّ لَكُم فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نُسْقِيكُم مِمّا فِي بُطُونِه ﴾، فقد حمله النحويون والمفسرون على أوجه، إذ يرى سيبويه والمطرزي[2] أن العرب تخبر عن الأنعام بخبر الواحد، ويرى الفراء[3] أنه حمل على معنى النّعَم، والنّعَم مذكر، ويرى الكسائي[4] أن المعنى: مما في بطون بعضه، وهي الإناث؛ لأن الذكور لا ألبان لها، أو المراد مما في بطون ما ذكرنا، فعاد الضمير عليه مفردًا. ويرى الزجاج[5] أنه لما كان لفظ الأنعام يذكر ويؤنث، فيقال هذا أنعام، وهذه

(١) سورة النحل من الآية:٦٦.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب ص٤٩٨.

(٣) معاني القرآن للفراء ١٢٩/١.

(٤) تفسير القرطبي٨٢/٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٠٩/٣.

أنعام؛ جاء الضمير في " بطونه" مذكرًا، فلم يُفرد ضمير الجمع، ويرى الشوكاني[١] أن المعنى: نسقيكم مما في بطون هذا الحيوان. ويرى الطاهر ابن عاشور[٢] أن اسم الجمع لفظ مفردٌ، إذ ليس من صيغ الجموع، فراعى لفظه فجاء الضمير في " بطونه" مفردًا. وقد يراعى معناه، فيكون ضميره مجموعًا كما في سورة المؤمنون.

فقد بان بما تقدم جواز القياس على ما ورد من مخالفة الأصل المشهور بإفرادِ ضميرِ الغَائِبِينَ؛ لكثرة ما ورد منه، وأن ما ورد من ذلك يؤثر في الأسلوب من ناحيتي المعنى والصنعة النحوية، وينضوي تحته فوائد معنوية ولفظية لا تحصل بدونه.

مخالفة المضمر لمظهره في باب (لا يكون) و (ليس) في الاستثناء

الأصل أن يوافق المضمرُ مظهرَه في العدد والنوع، لكن قد يُخَالَفُ هذا الأصل، فقد جوّز النحويون مخالفة المضمر لمظهره باب (لا يكون) و (ليس) في الاستثناء في العدد والنوع تقول: قام القوم لا يكون زيدًا، وقام النساء لا يكون هندًا، وحضرت الفتيات ليس فاطمة، فاسم (يكون) و (ليس) مضمرٌ فيهما تقديره (هو)، وهو بهذا مخالفٌ لمظهره في النوع أو العدد أو في كليهما[٣] . وحكى الفارسي[٤]: أتتني امرأة لا يكون فلانة، ووجه المخالفة: أن اسم

(١) فتح القدير٥/١٧٩.

(٢) التحرير والتنوير ١٤/٢٠١-٢٠٢.

(٣) كل ما يقال عن أسلوب (لا يكون) في الاستثناء يقال عن (ليس) الاستثنائية. يراجع الكتاب ٢/٣٤٧ – ٣٤٨، والمقتضب ٤/٤٢٨، والأصول ١/٢٨٧، والهمع ٢/٣١٤ – ٣١٥.

(٤) مختار تذكرة أبي علي صـ ٧٨.

(يكون) مضمرٌ فيها تقديره (هو)، فهو مفردٌ مذكرٌ، والمستثنى منه (امرأة) مؤنثٌ، فبينهما مخالفة.

واسم (لا يكون) و (ليس) هنا مضمرٌ فيهما وجوبًا، وهو مما ترك استعماله، وهو ملازم للإفراد والتذكير؛ لأنه يعود على البعض المدلول عليه بالكل السابق وهو مذكر، والمستثنى واجب النصب؛ لأنه خبر (يكون)[١] .

هذا وإنما جاز مخالفة الأصل هنا بجواز مخالفة المضمر لمظهره في العدد أو النوع أو في كليهما؛ لأن الاسم المضمر عائد في المعنى على (البعض) وهو مذكر، لكن النحويين اختلفوا في تفسير هذا (البعض) على أقوال: **القول الأول**: أن اسم (لا يكون) و (ليس) ضمير مستتر تقديره (هو)، وهو يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق، وهذا مذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين[٣] . فالتقدير في نحو: أتاني القوم لا يكون فلانة، وليس فلانة: ليس بعضهن فلانة، والبعض مذكر، وكذلك: أتاني النساء لا يكون فلانة، يريد: لا يكون بعضهن. **القول الثاني**: أن اسم (لا يكون) و (ليس) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على المصدر المدلول عليه بالفعل السابق تضمنًا، وهذا مذهب الكوفيين[٤]، والتقدير في نحو: أتتني امرأة لا يكون فلانة: لا يكون فعلها فعل فلانة، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. وإذا قلت: قام القوم لا يكون زيدًا،

(١) يراجع الفوائد والقواعد صـ ٣٢٦ – ٣٢٧، والمقتصد ٢/٧١٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٤٨.

(٣) المقتضب ٤/٤٢٨ بتصرف.

(٤) الارتشاف ٢/٣٢٠ والتصريح ١/٣٦٣.

المعنى: لا يكون هو زيدًا، والتقدير: لا يكون فعلهم فعل زيد، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهذا التقدير مردود من جهتين[١]: **الأولى**: أن فيه تقدير محذوف لم يُلفظ به قطّ. **الثانية**: تَخَلُّفُه عند عدم وجود فعل، في نحو: القوم إخوتك لا يكون زيدًا.

القول الثالث: أن اسم (لا يكون) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، والتقدير: لا يكون الآتي فلانة. وفي نحو: قام القوم لا يكون فاطمة: لا يكون القائم فاطمة. نسبه أبو حيان[٢] لبعض النحاة، ونسبه الشيخ خالد[٣] إلى سيبويه وهو مخالف لما في الكتاب.

والذي يبدو لي أنّ هذا التقدير مدفوعٌ بتخلفه عند عدم وجود فعل نحو: القوم إخوتك لا يكون زيدًا[٤] .

والذي أميلُ إليه جواز أن يكون الضمير راجعًا إلى البعض المدلول عليه بكله، أو أن يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق. أما جواز أن يعود إلى البعض المدلول عليه بكله؛ فيدلُّ عليه أمران: **الأول**: أنه إذا كان التقدير في نحو "أتاني القوم لا يكون فاطمة": أتاني القوم لا يكون بعضهم فاطمة، فقد حصل معنى الاستثناء؛ لأنك إذا نفيت أن يكون (فاطمة) بعضهم، فقد

---

(١) التصريح ١/٣٦٣.

(٢) الارتشاف ٢/٣٢٠.

(٣) التصريح ١/٣٦٢.

(٤) التصريح ١/٣٦٣، وشرح الأشموني ١/٥٢٢.

أخرجتها من جملتهم، وهذا هو صريح الاستثناء، فهو كقولك: أتاني القوم إلا فاطمة. **الثاني**: أنك تقول: أتتني النساء لا يكون هندًا، فلولا أن التقدير: لا يكون بعضهن، لَمَا ذُكِّرَ الفعل، ولو كان الفعل لِمَا تقدم دون البعض؛ لكان يجب أن يقال: أتتني النساء لا يكن هندًا، فلما قال: (لا يكون) من غير نون النسوة؛ علم أن التقدير (لا يكون بعضهم)(١).

وأما جواز أن يعود الضمير على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فيدل على جوازه: أنك تقدر اسمًا من فعل موجود وملفوظ به، وقد يجب في نحو قولهم: أتتني امرأة لا يكون فلانة؛ لأن تقدير البعض هنا لا يساعد عليه، فلا يجوز: لا يكون بعضها فلانة، وإنما التقدير: لا يكون الآتي.

فإن قلتَ: تقدير الضمير عائدًا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، يتخلف في نحو: القوم إخوتك لا يكون زيدًا، لعدم وجود فعل. قلتُ: أجاب الشيخ يس(٢) عن هذا بأن دعوى فهمِ اسمِ الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب، وقد يكون مفهومًا من قوة الكلام كالاتصاف بالأخوة في هذا المثال.

فإن قلتَ: لم التزم إضمار اسم (لا يكون) في الاستثناء؟ قلتُ: لما كانت (لا يكون) واقعة موقع (إلا)؛ التزم حذف اسمها؛ لئلا يفصلها من المستثنى، فيجهل قصد الاستثناء(٣).

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧١٤، ٧١٥.

(٢) حاشية الشيخ يس ١/٣٦٣.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣١١، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ٣٠٧.

فإن قلتَ: لم امتنع دخول تاء التأنيث على (لا يكون) إذا كان الخبر مؤنثاً؟ ولم كان الضمير فيها ملازمًا للإفراد والتذكير، فلم يثن أو يجمع إذا كان الخبر مثنى أو جمعاً؟ .

قلتُ: إنما كان كذلك لأمرين[1]: **أولهما**: أن (لا يكون) لما نابت عن (إلا) وهي جزء واحد، وجب أن تكون واحدًا، ولحاق التأنيث بها، وكذا علامة التثنية والجمع يخرجها ذلك من أن تكون جزءًا واحدًا، وهذا كله طلبًا لتسوية الألفاظ ومعادلتها. **ثانيهما**: أن (لا يكون) لما نابت عن (إلا) وهي حرف؛ وجب ألا تتصرف مثلها؛ ولحاق التأنيث أو علامة التثنية والجمع بها نوعٌ من التصرف.

أثر مخالفة الأصل المشهور في هذا الأسلوب

بانَ بما تقدم أنّ مخالفة المضمر لمظهره فيما نحن بصدده تُعْلِي من قيمة المعنى؛ لأن الضمير إذ ذاك يعود على (بعض) مفهومٍ من المعنى، وفي هذا إعمالٌ لفكر السامع وذهنه لتقديره وتحديد مرجعه، وفي هذا ما فيه من شدِّ انتباه المخاطب وإعمال عقله، وأنّ ما ورد من ذلك ليس خروجًا عن فصيح اللغة، وإنما هو قياس متبعٌ.

ومن ناحية الصنعة النحوية، فإنه يترتب على كون الضمير مخالفًا لمظهره في هذا الباب: أن تكون جملة الاستثناء (لا يكون) إما مستأنفةٌ لا موضع لها من الإعراب، وإما في موضع الحال من المستثنى منه. هذا إذا كان المستثنى منه معرفة نحو: قام القوم لا يكون فاطمة. وإن كان المستثنى منه نكرة؛ تكون جملة

(١) الفوائد والقواعد للثمانيني صـ ٣٢٨.

الاستثناء لا موضع لها استئنافية فحسب، كما في نحو: أتتني امرأة لا يكون فلانة.

فإن قلتَ: دعوى الاستئناف تُخل بالمقصود. قلتُ: أجاب عن ذلك الشيخ خالد[١] بأنهم لا يقصدون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى، بل في الإعراب فقط، وذلك من جهة أن هذه الجملة وقعت موقع (إلا فلانة) فكما أن (إلا فلانة) لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله، فكذلك ما نحن بصدده.

هذا ومما يبين لك أثر مخالفة الأصل في هذا الأسلوب من ناحية الصنعة النحوية أيضًا: أنه إذا طابق الضمير ما قبله في العدد والنوع، كانت جملة الاستثناء (لا يكون) في موضع الصفة من المستثنى منه، ولا تكون إذ ذاك استثناء، ولا يكون الموصوف بها حينئذ إلا نكرة أو معرفًا تعريفَ الجنس لا تعريفَ العهد[٢] . وهذا هو مذهب الخليل[٣] .

وبهذا يتضح أن مخالفة الأصل في هذا الباب أعلت من قيمة المعنى، وأثرت في الأسلوب من ناحية الصنعة النحوية. فليست مخالفة الأصل هنا خروجًا عن صحيح قواعد اللغة، بل هي قياسٌ متبعٌ.

---

(١) التصريح ٣٦٢/١.

(٢) يراجع شرح التسهيل لابن مالك ٣١١/٣، و الارتشاف ٣٢١/٢.

(٣) الكتاب ٣٤٨/٢ بتصرف.

إفرادُ ضميرِ المتعاطِفَيْنِ بـ (الواو)

إذا تقدم معطوف ومعطوف عليه، وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما، وكان العطف بالواو، فالأصل المشهور أن يكون الضمير على حسبهما نحو قولك: زيد عمرو قاما(١) . وقد وردت مخالفة هذا الأصل، فجاء إفراد ضمير الاثنين عن العرب، ومن ذلك قول حسان(٢):

إن شرخَ الشَّبابِ والشَّعْرَ الأسْ وَدَ مَالم يُعاصَ كان جنونًا

ولو جاء على الأصل لقال: يعاصيا.

ومنه قول امرأة تُسمى غضوب(٣):

أخو الذئب يعوى والغرابُ ومن يَكُنْ شريكيه يُطْمِعْ نفْسهُ شَرَّ مَطْمَعِ

ولو جاء على الأصل المشهور لقال: ومن يكونا شريكيه.

ومن ذلك قول شداد بن معاوية العبسي والد عنترة(٤):

فمن يك سائلاً عَنّي فإنِّي وجروةَ لا تَرُوْدُ ولا تُعارُ

ولو جاء على الأصل المشهور لقال: لا نرود ولا نعار.

---

(١) المقرب ٢٣٥/١.

(٢) من الخفيف، وهو لسيدنا حسان في ديوانه صـ ٢٣٦، والكامل ٤١٣/٢، ولحسان أو لابنه عبد الرحمن في الحيوان ١٠٨/٣.

(٣) من الطويل، وهو لامرأة تسمى غضوب، من رهط ربيعة بن مالك، تصف رجلاً متعريًا في فلاة، وهو من شواهد نوادر أبي زيد صـ ٣٧١، وكتاب الشعر ٣١٦/١.

(٤) من الوافر، وهو لأبي عنترة العبسي في الكتاب ٣٠٢/١، والأغاني ٢٢/١٦.

و(جروة) اسم فرسه. و(ترود): تجئ وتذهب. يعني: أنها مرتبطة بالفناء لعتقها وكرامتها، لا تهمل فتترك، ولا تعار فتبتذل.

وقد جاء لذلك نظيرٌ في باب الابتداء، ومنه قوله تعالى[١]: ﴿ المالُ والْبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ جاء الخبر (زنية) مفردًا؛ لشدة الارتباط بين المال والبنين، فكأنهما شيءٌ واحدٌ، أو لاتفاق المال والبنين في التزيين[٢] . ومنه كذلك قولهم: العشر والخراج مؤونة فلا يجتمعان، وهذا جائز من وجهين، **أولهما:** أن العشر والخراج ينزلان منزلة شيء واحد؛ لأنهما من الحقوق السلطانية، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد. **ثانيهما:** أن يكون قوله: (مؤونة) خبرًا عن العشر وحده، وخبر الخراج محذوف؛ لدلالة الخبر الأول عليه[٣] .

وقد اختلفت كلمة النحويين في علة مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير المتعاطفين بالواو فيما سبق وتوجيهه على أربعة أقوال:

الأول: يرى الفارسي[٤]: أنه أفرد ضمير الاثنين؛ لأن كل واحد منهما بمنزلة الآخر، يعني: لتلازمهما، فكل واحد بمنزلة الآخر، فالشباب واسوداد الشعر متلازمان، وكذا الذئب والغراب، وكذا الشاعر وفرسه، وتابعه في هذا ابن جني[٥] وابن الشجري[٦] .

---

(١) سورة الكهف من الآية: ٤٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٤٦. وتراجع تخريجات أخرى في الدر المصون ٤/٤٦١.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/٤٤-٤٥.

(٤) كتاب الشعر ١/٣١٦، ومختار تذكرة أبي علي لابن جني صـ ١٤٤ – ١٤٥ بتصرف.

(٥) المحتسب ٢/١٨٠.

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/٤٤.

الثاني: أن الأسلوب من باب المحذوف للدلالة عليه، على حدّ قول ضابئ بن الحارث البرجمي(١):

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحله فإنِّي وقيَّارٌ بها لغريبُ

فحذف من الثاني؛ لدلالة الأول عليه؛ لأن لام الابتداء المزحلقة داخلة على خبر (إنَّ) . وهذا ظاهر مذهب سيبويه(٢) وأبي البركات الأنباري(٣)، ونسبه ابن عصفور(٤) إلى أكثر النحويين.

والذي يبدو لي أن الشواهد الشعرية التي معنا، مما أفرد فيها ضمير الاثنين لا يجوز حملها على الحذف للدلالة على المحذوف، بيان ذلك: أن بيت سيدنا حسان لو حملناه على ذلك، يكون الشاعر قد حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: إن شرخ الشباب ما لم يُعص والشعر الأسود ما لم يُعص، وهذا خلاف المعهود، إذ المعهود الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه. يقول ابن عصفور(٥): « ولما كان باب الحذف أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه، وكان هنا بالعكس، لم ينقس ».

وكذا لا يصح حمل بيت غضوب على الحذف للدلالة على المحذوف؛ لأن (يكنْ) مفرد، والخبر مثنى، يقول ابن الشجري(٦): « ولا يصح في البيت الآخر،

---

(١) من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ١/٧٥، وشرح أبيات سيبويه ١/٣٦٩

(٢) الكتاب ١/٧٥ – ٧٦.

(٣) الإنصاف صـ ٩٣ – ٩٦.

(٤) شرح الجمل الكبير ١/ ٤٥٣.

(٥) السابق والصفحة نفسها.

(٦) أمالي بن الشجري ٢/٤٥ بتصرف.

لمجيء الضمير في (يكنْ) مفردًا، ومجيء الخبر مثنى. .. ولا يصح: ومن يكن الذئب شريكيه».

وكذا لا يصح هذا التقدير في بيت شداد؛ لأن المذكور وصفٌ خاصٌّ بالفرس، فهي لكرامتها مرتبطة بالفناء، لا تهمل فتترك، ولا تعار فتبتذل، وهذا لا يدل على وصف في صاحبها.

الثالث: أن الواو في هذا الأسلوب بمعنى (مع) فإذا قلت: إن زيدًا وعمرًا قائم، فكأنك قلت: إن زيدًا مع عمرو قائم، وليس من باب إفراد ضمير الاثنين، وعليه فالتقدير في بيت سيدنا حسان: إن شرخ الشباب مع اسوداد الشعر الأسود، وفي بيت غضوب: أخو الذئب يعوي مع الغراب، وفي بيت شداد: فإني مع جروة، وهذا مذهب الكوفيين(١) .

والذي يبدو لي أن هذا لا يجوز؛ لأنه لا فرق بين الواو العاطفة والتي بمعنى (مع) في التشريك، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين، يقول ابن عصفور(٢): « والصحيح أن الواو وإن كانت بمعنى مع، فإنها تعطي أن ما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين. ويدل على أن واو (مع) في ذلك بمنزلة العاطفة: ما حُكي من قول العرب: كان زيد وعمرًا كالأخوين، ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة (مع) بدليل نصب ما بعدها، والخبر بعد ذلك عن (زيد) و (عمرو)؛ إذ لا يتصور أن يكون (كالأخوين) خبرًا لزيد وحده».

---

(١) شرح الجمل الكبير ١/٤٥٤.

(٢) السابق والصفحة نفسها.

الرابع: أن هذه الأبيات محمولة على الضرورة الشعرية، وهو قول ابن عصفور في المقرب[1] . والذي يبدو لي أن هذا لا يجوز لمجيء هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وسيأتي ذلك.

وقد عُلم بما تقدم أن مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير المتعاطفينِ بالواو في بيت سيدنا حسان وما شابهه من قول غضوب وشداد بن معاوية، يُحمل على ما ذكره الفارسي من أن علة الإفراد: تلازم المتعاطِفَينِ بالواو، فكل واحد منهما بمنزلة الآخر. وإذا تقرر هذا فإني **أقول**: إن مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير الاثنين في بيت سيدنا حسان، أسهل منها في الشاهدين الآخرين، ففي قوله:

أخو الذئبِ يعوى والغرابُ ومن يكنْ شريكيه يُطْمعْ نفْسَهُ شرَّ مَطْمَعِ

أفرد الضمير في (يكن)، وجاء بالخبر مثنى، يقول ابن الشجري[2]: « جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد، فأعاد إليهما ضميرًا مفردًا؛ لأنهما كثيرًا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف. .. فهذا أشدُّ من الإفراد في بيت حسان؛ لأنه أفرد المضمر في (يكنْ) وجاء بالخبر مثنى».

وفي بيت شداد أبي عنترة:

فمن يك سائلاً عنّي فإنّي وجرْوَةَ لا تَرُوْدُ ولا تُعَارُ

أفرد الضمير مؤنثًا، وهو مذكر، فهو أشد من بيت سيدنا حسان.

أثر مخالفة الأصل المشهور في هذا الأسلوب

---

(١) ٢٣٥/١.

(٢) أمالي ابن الشجري ٤٤/٢ – ٤٥ بتصرف.

الناظر لبيت سيدنا حسان وما شابهه، يدرك أن لمخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو أثرًا كبيرًا في الأسلوب؛ لأنه يدلُّ على شدة التلازم بين الاسمين المتعاطفين، حتى كأنهما شيء واحد، فسوادُ الشعر ملازمٌ لشرخ الشباب، فصارا بمنزلة المفرد، فلما أراد الشاعر جَعْلَهما شيئًا واحدًا، لم يكن سبيل لذلك إلا إفراد ضميرهما.

وفي بيت غضوب تدلُّ مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو على شدة التلازم والارتباط بين الغراب والذئب؛ لأنهما كثيرًا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف، فأراد الشاعر تنزيلهما منزلة الواحد، فلم يكن سبيل لهذا إلا إفراد ضميرهما(١) .

وفي بيت عنترة بن شداد تدلُّ مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو على التلازم والارتباط بين الشاعر وفرسه، فلا تجد أحدهما دون الآخر؛ دلَّ على هذا إفراد ضميرهما.

فمخالفة الأصل هنا بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو لها أثرٌ في الأسلوب من ناحية الدلالة على شدة الارتباط بين الاسمين المتعاطفين، حتى صارا كالاسم الواحد؛ فجاز الإخبار عنهما إخبار الواحد، والعرب تفعل هذا في الشيئين المتلازمين اللذين لا ثالث لهما في الوجود، على حدِّ قول سلمى بن ربيعة الضبي(٢):

---

(١) السابق ٢/٤٤ – ٤٥.

(٢) من الكامل، وهو لسُلْمى بن ربيعة في نوادر أبي زيد صـ ٣٧٤، ولعلياء بن أرقم في الأصمعيات صـ ١٦١.

فكأن في العينين حبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنبلاً كُحلتْ به فانهلّتِ

وقول امرئ القيس(١):

لِمَنْ زُحْلُوقةٌ زُلُّ بها العينانِ تنهَلُّ

وقول الفرزدق(٢):

ولو رضيتْ يداي بها وضَنَّتْ لكانَ عليَّ للقَدرِ الخيارُ

فقال: فانهلت، وتنهل، بإفراد ضمير العينين؛ لأنهما كالعضو الواحد، ولا ثالث لهما في الوجود. وكذا قال (ضنَّتْ) بإفراد ضمير اليدين؛ لكونهما كالعضو الواحد. فلما أراد الشاعر تنزيل الاسمين المتعاطفينِ بالواو – فيما نحن بصدده – منزلةَ الاسم الواحد؛ لشدة تلازمهما وارتباطهما، لم يكن أمامه سبيلٌ إلا إفراد ضميرهما، وهذا ما يكشف عن أثر مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير الاثنين في هذا الأسلوب.

ومما جاء فيه إفراد ضمير المتعاطِفينِ بالواو قوله تعالى: ﴿ **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالفِضَّةَ ولا يُنْفِقُونَهَا** ﴾ فأفرد ضمير الذهب والفضة في (ينفقونها) .

وقد اختلفت كلمة النحويين والمفسرين في بيان علة إفراد ضمير الاثنين في هذه الآية، فيرى الزجاج(٣) أن إفراد ضمير الاثنين سببه أن الضمير راجعٌ إلى

---

(١) من الهزج، وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه صـ ٤٧٢، واللسان (زل). والزحلوقة: آثار تزلج الصبيان من فوق التل إلى أسفله. وزلَّ به: وقف على حافته: شبه القبر بالزحلوقة؛ لأنه مكان انحدار الموتى.

(٢) من الوافر وهو للفرزدق في ديوانه صـ ٢٦٤.

(٣) معاني القرآن واعرابه ٢/٤٤٥.

الأموال، فيكون قوله: (ولا ينفقونها) بمعنى ولا ينفقون الأموال. ويجوز أن يكون الضمير راجعًا إلى الكنوز، ويجوز عنده أيضًا: أن يكون قد حذف من الثاني لدلالة الأول عليه، والتقدير: والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه، والفضة ولا ينفقونها، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه. ولست أوافقه على الأخير؛ لأن المعهود الحذف من الثاني، لدلالة الأول عليه.

وزاد الزمخشري[1] تعليلين **أولهما**: أنه قال (ينفقونها) وقد ذُكر أمران، ذهابًا بالضمير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة، ودراهم، ودنانير. فهو كقوله تعالى[2]: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾. **ثانيهما**: أن المعنى: ولا ينفقونها والذهب، أي: والذهب كذلك.

وزاد السمين[3] ثلاثة تخريجات:

أولها: أن يعود الضمير على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله تعالى[4]: ﴿اعدِلُوا هَوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ أي العدل. **ثانيها**: أن يعود الضمير على الزكاة، أي: ولا ينفقون زكاة الأموال. **ثالثها**: أن يعود الضمير على المكنوزات، ودلَّ على هذا جزؤه المذكور؛ لأن المكنوز أعم من النقدين وغيرهما، فلما ذكر الجزء دلَّ على الكل، فعاد الضمير بهذا الاعتبار.

---

(١) الكشاف ٢/٢٥٩.

(٢) سورة الحجرات الآية من: ٩.

(٣) الدر المصون ٣/٤٦٠.

(٤) سورة المائدة الآية ٨.

ورجح الرضي[1] أن يكون الضمير راجعًا إلى (الكنوز)؛ لدلالة (يكنزون) عليها.

والذي يبدو لي أن الذكر الحكيم أفرد ضمير الاثنين هنا؛ لشدة تلازمهما وارتباطهما حتى صارا كالشيء الواحد، فأخبر عنهما إخبار المفرد، وأنّث الضمير؛ لأن قبله مؤنث (الفضة) يقول الأخفش[2]: «وأن تحمله على الآخر أقيس؛ لأنك إن تجعل الخبر على الاسم الذي يليه، فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه ». ومثله ما جاء في قول شداد بن معاوية:

فمن يكُ سائلاً عنّي فإنّي وجِرْوَة لا ترودُ ولا تُعَارُ

جاء الضمير مؤنثًا؛ لأنه وَلِيَ مؤنثًا.

ويبدو أثر مخالفة الأصل المشهور هنا بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو واضحًا، من جهة أن إفراده شاهدٌ على شدة الارتباط بين الذهب والفضة؛ لأنهما أصل المكنوزات.

وتأنيث الضمير عائدًا على (الفضة) يكشف عن أهميتها وقيمتها؛ لأنها أعم من الذهب، وكانزوها أكثر، فحمل الضمير عليها تنبيهًا بأهميتها. يقول الشنقيطي[3]: «لأن كنز الفضة أوفر، وكانزوها أكثر، فصورة الكنز حاصلة فيها بصفة أوسع، ولدى كثير من الناس، فكان توجيه الخطاب إليهم أولى. ومن ناحية أخرى، لما كانت الفضة من الناحية النقدية أقلَّ قيمة، والذهب

(١) شرح الكافية ٣٧٢/٢.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٨١/١.

(٣) أضواء البيان ١٨٧/٨.

أعظم، كان في عود الضمير عليها تنبيهًا بالأدنى على الأعلى، فكأنه أشمل وأعم وأشد تخويفًا لمن يكنزون الذهب». يعني إذا كان هذا حال من يبخل بالفضة، فكيف يكون حال من يبخل بالذهب، وهو أعلى قيمة، فانظر كيف أدّى إفراد الضمير هذه الوظيفة بأوجز عبارة وأخصر لفظ.

ونظير هذه الآية قوله تعالى(١): ﴿ وَ اللهُ وَ رَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ أفرد ضمير الاثنين؛ لأنهما في معنى واحد،(٢) ويرى الزجاج(٣) أنه لم يقل يرضوهما؛ لأن المعنى يدلّ عليه، فحذف استخفافًا، والمعنى: والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه.

ولست أوافق على هذا؛ لأن فيه الحذف من الأول لدلالة الثاني، وهو خلاف المعهود، وإنما أفرد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو؛ لشدة التلازم والارتباط بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ فكأنهما شيء واحد، فأخبر عنهما إخبار المفرد، ولذا قرن الله طاعته بطاعة رسوله في أي الذكر الحكيم.

هذا ويرى ابن هشام(٤) أن الذي سَهَّلَ إفراد الضمير هنا أمران: معنويٌّ: وهو أن إرضاءَ الله سبحانه إرضاءٌ لرسوله ﷺ، وكذلك العكس. ولفظيٌّ: وهو تقديم إفراد (أحق)، إذ هو اسم تفضيل مجرد من (أل) والإضافة، فوجب فيه الإفراد والتذكير، وأفرد الضمير بعده؛ ليجري الكلام على سنن واحد.

---

(١) سورة التوبة من الآية: ٦٢.

(٢) كتاب الشعر صـ٣١٦.

(٣) معاني القران وإعرابه ٤٥٨/٢.

(٤) المغني ٣١/١.

وابن عصفور[١] يرمي الآية بالندرة، وهذا منه عجيبٌ، إذ كيف يصف أسلوبًا ورد في القرآن بالندرة، كما أن له شواهد أخرى كثيرة.

هذا ويبدو أثر الضمير واضحًا في الأسلوب هنا، من جهة أنه كشف عن شدة الارتباط والتلازم بين رضا الله ورضا رسوله، وأن أحدهما لا ينفع صاحبه دون الآخر، وأن المسلم مطالبٌ بتحصيلهما معًا، فلما أراد القرآن أن يبين أنهما في حكم مرضي واحد، لم يكن سبيلٌ لذلك إلا إفراد ضميرهما. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إفراد ضمير الاثنين هنا يبين أن إرضاءَ أحدهما إرضاءٌ للآخر[٢] . ومن جهة ثالثة يكشف إفراد الضمير هنا عن وحدة التشريعات في القرآن والسنة الصحيحة، وأنهما كلٌ لا يتجزأ.

ويكشف الألوسي[٣] عن قيمة أخرى لإفراد ضمير الاثنين هنا، وهي أنه لم يثن الضمير؛ تأدبًا لئلا يجمع بين الله وغيره في ضمير تثنية، حتى ولو كان الثاني هو الرسول ﷺ.

أرأيتَ كيف أدت مخالفة الأصل المشهور هنا، بإفراد ضمير المتعاطِفيَنِ بالواو هذه المعاني من طرف خفي، بأوجز عبارة وأخصر لفظ؟ !

ومن ذلك قوله تعالى[٤]: ﴿ وَاستَعِينُوا بالصّبرِ وَالصّلاةِ وَ إِنّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلا عَلَى الخَاشِعِين﴾ ذكر شيئين (الصبر والصلاة) وأعاد ضميرهما مفردًا في (إنها)، وقد

---

(١) المقرب ١/٢٣٥.

(٢) كتاب الشعر صـ ٣١٦، والكشاف ٢/٢٧٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٢.

(٣) روح المعاني ١٠/١١٤-١١٥.

(٤) سورة البقرة من الآية: ٤٥.

ذكر السمين[1] عدة توجيهات في هذا: **أولها**: أن الضمير عائدٌ على الاستعانة المفهومة من الفعل على حدّ قوله تعالى: ﴿ اعْدِلُوا هَوَ أَقْرَبُ للتّقْوَى﴾. **ثانيها**: أن الضمير يعود إلى العبادة المدلول عليها بالصبر والصلاة. **ثالثها**: أنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه، والتقدير: وإنه لكبير. وعندي أن هذا خلاف المعهود؛ لأن المعهود الحذف من الثاني لدلالة الاول عليه. **رابعها**: أنه عائد على الصبر والصلاة، وإن كان بلفظ المفرد؛ لأنهما بمعنى واحد. ولم يرتض السمين هذا التوجيه ووصفه بأنه ليس بشيء.

والذي يبدو لي أن ما وصفه السمين بأنه ليس بشيء، هو الصواب، فالضميرُ عائدٌ على الصبر والصلاة بلفظ المفرد؛ لأنهما صارا شيئًا واحدًا فأخبر عنهما إخبار المفرد.

فإفرادُ ضميرِ الاثنين هنا له قيمةٌ كبيرةٌ تكشفُ عن شدة الارتباط والتلازم بين الصبر والصلاة، إذ الصبر من لوازمها، كما أن تأنيث الضمير المفرد كاشفٌ عن أهمية الصلاة وبيان قيمتها، وأنها أعمُّ من الصبر، وهو داخل فيها، كلُّ هذا نتج عن مخالفة الأصل المشهور بإفراد ضمير الاثنين بعد الواو العاطفة.

فمخالفة الأصل المشهور هنا بإفراد ضمير المتعاطِفَينِ بالواو، ليست خروجًا عن فصيح اللغة، بل هي قياسٌ متبعٌ، يدلُ على ذلك أن له نظيرًا في باب الابتداء، ومنه قوله تعالى[2]: ﴿ المالُ والْبَنُونَ زِينَةُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ جاء الخبر (زنية) مفردًا؛ لشدة الارتباط بين المال والبنين، فكأنهما شيءٌ واحدٌ، أو لاتفاق المال

(١) الدر المصون ١/٣٣٠ – ٣٣١.

(٢) سورة الكهف من الآية: ٤٦.

والبنين في التزيين[1] . ومنه كذلك قولهم: العشر والخراج مؤونة فلا يجتمعان، وهذا جائز من وجهين، **أولهما:** أن العشر والخراج ينزلان منزلة شيء واحد؛ لأنهما من الحقوق السلطانية، فجاز أن يخبر عنهما بخبر مفرد. **ثانيهما:** أن يكون قوله: (مؤونة) خبرًا عن العشر وحده، وخبر الخراج محذوف؛ لدلالة الخبر الأول عليه[2] .

***

(١) أمالي ابن الشجري ٢/٤٦. وتراجع تخريجات أخرى في الدر المصون ٤/٤٦١.
(٢) أمالي ابن الشجري ٢/٤٤-٤٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الله، صلى الله عليه، وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد.

فقد توصل البحث إلى جملة من النتائج منها:

-أنّ مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر ليست خروجًا إلى قواعد غير فصيحة، وإنما هي ضربٌ من التوسع في اللغة، وأغلبها قياسٌ متبعٌ، ورد في القرآن الكريم، فهي خروجٌ من فصيحٍ إلى فصيح.

-أنّ مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر لها قيمةٌ كبيرةٌ في الأسلوب، فهي تُضفي عليه آثارًا كبيرةً في المعنى والصنعة النحوية، وتؤدي معانيَ لا يمكن إيصالها بدونها.

- أنّ مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر سببها العام تغليب جانب المعنى على جانب الصنعة النحوية.

- أنّ في مخالفة الأصول المشهورة في باب الضمائر إعمالًا لذهن السامع والقارئ، فكأن المتكلم يُشرك السامعَ في تدبر وجوه الكلام وتفحصّها.

-اختلفت كلمة النحويين في تفسير ما جاء مخالفًا للأصول المشهورة في باب الضمائر وتوجيهه، ويظهر لي أن انتصار بعض النحويين لجانب الصنعة وتغليبهم إياها على المعنى، جعلهم يوجّهون بعض الشواهد بما يخلع عنها مخالفة الأصل المشهور.

-أن ما جاء في القرآن مما يمكن وصفه بأن فيه مخالفة للأصول المشهورة في باب الضمائر، في غاية الفصاحة والبلاغة، ويؤدى معانيَ لا يمكن لأصولها

المشهورة أن تؤديها، وهي قياسٌ متبعٌ.

-ذهب بعض العلماء إلى أمور أثبت البحث نقيضها ومن ذلك:

١-زعم محقق شرح الكافية أن الرضي يجعل قول ذي الإصبع العدواني:

كأنَّا يوم قُرَّى إنْ نَما نقتلُ إيانا

مما استُعمل فيه الضمير المنفصل موضعَ المتصل شذوذًا، وقد أثبت البحثُ أنّ الرضي يجعل البيت قياسًا ولا ضرورة فيه.

٢- ذهب أبو حيان إلى أن ما جاء من إفراد ضمير الغائِبِينَ، بيتٌ مفردٌ وهو قول منظور الدُّبيري:

فإني رأيتُ الصامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخي من وعائيا

والحاصل أنه قد جاءت شواهد كثيرة.

- نسب الشيخ خالد إلى سيبويه أنه يرى أن اسم (لا يكون) الاستثنائية في نحو: أتتني امرأة لا يكون فلانة، ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديره (هو) يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق.

وهذا مخالفٌ لما في الكتاب.

هذه هي أهم النتائج التي توصّل إليها البحث، والله أدعو أن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يحقق رجائي منه.

ثبت المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان – تحقيق الأستاذ الدكتور/ مصطفي النماس – توزيع مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢- الأصمعيات للأصمعي – تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون – دار المعارف – مصر – ١٩٧٠م.

٣- الأصول في النحو لابن السراج – تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة – ط الثالثة – ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين الشنقيطي – تحقيق مكتب البحوث والدراسات – دار الفكر – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٥- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس – تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد – عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية – ط الثانية – ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني – تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء – الدار التونسية للنشر ودار الثقافة –بيروت – ط السادسة -١٩٨٣م وطبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٢م.

٧- أمالي ابن الحاجب – دراسة وتحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة – دار الجيل ودار عمار – ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.

٨- أمالي ابن الشجري – تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الأولى – ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري – ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – دراسة وتحقيق الدكتور / جودة مبروك محمد – مكتبة الآداب القاهرة – ط الأولى – ١٤٢٨هـ -٢٠٠٧م.

١١- تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام – تحقيق وتعليق عباس مصطفي الصالحي – المكتبة العربية – بيروت ط الأولى – ١٩٨٦م.

١٢- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط الأولى.
١٣- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري – ومعه حاشية الشيخ يس – دار الفكر – لاط – لا. ت.
١٤- تفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور – الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤م.
١٥- تفسير الكشاف للزمخشري – رتبه وضبطه وصححه محمد عبد السلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٩٩٥م.
١٦- الحيوان للجاحظ – مصطفي البابي الحلبي – ١٣٦٤هـ.
١٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي – تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الثالثة – ١٩٨٩م.
١٨- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي – تحقيق الشيخ على محمد معوض وآخرين – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان –ط الأولى – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
١٩- ديوان الأخطل – شرحه راجي الأسمر – دار الكتاب العربي – بيروت ط الأولى – ١٩٩٢م.
٢٠- ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر ١٩٥٨م.
٢١- ديوان تميم بن مقبل – تحقيق عزة حسن –مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق ١٩٦٢م.
٢٢- ديوان حاتم الطائي – صنعة يحي بن مدرك الطائي – رواية هشام بن محمد الكلبي – دراسة عادل سليمان جمال – مكتبة الخانجي – القاهرة – ط الثانية – ١٩٩٠م.
٢٣- ديوان حسان بن ثابت – تحقيق الدكتور وليد عرفات – سلسلة جب التذكارية –بيروت – ١٩٧١م.
٢٤- ديوان الفرزدق بشرح عبد الله الصاوي – القاهرة – ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

٢٥- ديوان النابغة الذبياني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر ١٩٧٧م.
٢٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للعلامة الألوسي البغدادي – عنيت بنشره إدارة الطباعة المنيرية – دار إحياء التراث العربي – مصر – لات.
٢٧- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي لأبي عبيد البكري – تحقيق عبد العزيز الميمني – دار الحديث – بيروت – ط الثانية – ١٩٨٤م.
٢٨- شرح أبيات سيبويه للسيرافي – دار المأمون للتراث – دمشق – ط الأولى ١٩٧٩م.
٢٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد – إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – ط الأولى – ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
٣٠- شرح الجمل الكبير لابن عصفور – تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح – بغداد – لاط -لات.
٣١- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لابن بري – تقديم وتحقيق / عبيد مصطفى درويش – مراجعة محمد مهدي علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية – القاهرة – ط الأولى – ١٩٨٥م.
٣٢- شرح شواهد المغنى للسيوطي – منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت – لبنان – لا ط -لات.
٣٣- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور / إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
٣٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود – منشورات محمد على بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط الأولى – ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
٣٥- شرح المفصل لابن يعيش – مكتبة المتنبي – القاهرة – لاط – لات.
٣٦- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق وشرح أحمد شاكر ط الثانية – ١٩٧٧م.

٣٧- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس – تحقيق مصطفي الشويمي – منشورات مؤسسة بدران – ط الأولى – ١٩٦٣م.
٣٨- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز – للعلوي ت ٧٤٦هـ – مطبعة المقتطف – مصر ١٩١٤م.
٣٩- الفوائد والقواعد للثمانيني ت ٤٤٢هـ- دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة – مؤسسة الرسالة –بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٠- القاموس المحيط للفيروزابادي- نسخة مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية-الهيئة المصرية العامة للكتاب-١٣٠١هـ.
٤١- الكامل في اللغة والأدب للمبرد – تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت –ط الأولى – ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٤٢- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي – تحقيق وشرح الدكتور محمود الطناحي – الناشر مكتبة الخانجي - ط الأولى – ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٤٣- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي-ترتيب وتحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي-منشورات محمد علي بيضون-دار الكتب العلمية- بيروت-لبنان-الطبعة الأولى-٢٠٠٣م.
٤٤- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني – تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان – بغداد – دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
٤٥- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات للباقولي (جامع العلوم النحوي) ت ٥٤٣هـ دراسة وتحقيق الدكتور / عبد القادر عبد الرحمن السعدي – دار عمار – الطبعة الثانية – ١٤٢٦هـ -٢٠٠٦م.
٤٦- لسان العرب لابن منظور – دار صادر-بيروت- الطبعة الثالثة-١٤١٤هـ
٤٧- المحتسب لابن جني – تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة – ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

٤٨- مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها لابن جني ت ٣٩٢هـ - تحقيق الدكتور حسين أحمد بو عباس – كلية الآداب – جامعة الكويت – ط الأولى - مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية -١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م
٤٩- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي وإحياء التراث جامعة أم القرى-الطبعة الأولى – ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٥٠- المطابقة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للدكتورة مهين حاجي زادة- بحث منشور في مجلة آفاق الحضارة- أكاديمية العلوم الإنسانية والدراسات الثقافية-السنة الثالثة عشرة- العدد الثاني خريف وشتاء١٤٣١هـ.
٥١- المعجم الوسيط-مجمع اللغة العربية- دار الدعوة- القاهرة.
٥٢- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأيوب بن موسى الكفوي- تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري- بيروت – مؤسسة الرسالة.
٥٣- معاني القرآن للأخفش – حققه الدكتور فائز فارس – ط الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٥٤- معاني القرآن للفراء – تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد علي النجار – دار السرور – ط الأولى – لات.
٥٥- معاني القرآن وإعرابه للزجاج – شرح وتحقيق الدكتور / عبد الجليل شلبي – دار الحديث – القاهرة – ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٥٦- المغايرة بين الضمير ومرجعه في لغة التنزيل للدكتور حسين عباس الرفايعة- بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية آدابها، المجلد الثالث-العدد الثاني-٢٠٠٧م
٥٧- المغايرة في الدرس اللغوي للدكتور سلامة عايش السرّاحين- رسالة ماجستير- جامعة مؤتة-٢٠١١م.
٥٨- المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي- تحقيق/ عبد الحميد مختار-مكتبة أسامة بن زيد- حلب- الأولى- ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام-قدم له ووضع حواشيه / حسن حمد -أشرف عليه وراجعه الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٨م.
٦٠- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني – مطبوع مع خزانة الأدب -دار صادر بيروت لا ط – لات.
٦١- المقتضب للمبرد – تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.
٦٢- المقرب لابن عصفور – تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري – ط الأولى ١٣٩١هـ -١٩٧٢م.
٦٣- النوادر لأبي زيد الأنصاري – دار الكتاب العربي –بيروت – ١٣٨٧هـ وطبعة دار الشروق –بيروت – تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد – ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
٦٤- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط الأولى – ١٤١٥هـ ١٩٩٨م.

***